بعد أن يستقر الباحث على موضوع بحثه ويتقدم في قراءته، يضع الخطة التي سيجري العمل البحثي على غرارها لتنفيذ بحثه، فخطة البحث العلمي هي بمثابة البروتوكول أو الهيكل العام لموضوع البحث الذي لا يكتب من دونه النجاح لذلك الموضوع، فالخطة من البحث بمنزلة النظام الذي يأخذ البحث إلى بر الأمان والدليل الوصفي لجزئيات موضوع البحث، فإذا كانت خطة البحث تحتوي مطلباً لإظهار الطبيعة القانونية لموضوع مشكلة البحث أو فيها فرعاً خصص لبيان الجانب اللغوي لبعض مفردات البحث فإن ذلك يدعو الباحث إلى الاطلاع على المصادر والمراجع للحصول على ذلك المعنى اللغوي للمفردة وتحديد طبيعة مشكلة بحثه، ومن دون مراعاة ذلك لا يلتمس الباحث قبس النور عن طريق بحثه، ومن الطبيعي فإن خطة البحث وطرق تنفيذها تختلف وفقاً لموضوع البحث والظروف المحيطة به، وعند التفكير في خطة البحث سيتضح للباحث تفاصيل ما سيقوم به، والحلول المقترحة لعلاج مشكلة بحثه، والصعوبات المتوقعة والإمكانيات المتوفرة أمامه للوصول إلى النتائج المرجوة.

أولا- مقدمات خطة البحث :

وطبقاً لذلك على الباحث قبل الشروع في تكوين تلك الخطة لموضوعه الالتفات إلى ما يأتي:-

١- الاطلاع والقراءة الواسعة لموضوع بحثه التي يمكن أن تدوم لأيام يقصد الباحث بتلك القراءة الإلمام والإحاطة بكل ما يمت لمشكلة بحثه بصلة .

٢- أن يحدد عنواناً واضحاً ومعرباً عن حقيقة البحث .

٣- تكوين خطة أولية لموضوع البحث من خلال تحديد العناصر الأساسية في قراءة المصادر .

٤- بيان الماهية العامة لمشكلة البحث وحجمها .

٥- المداولة مع الأستاذ المشرف على الموضوع بخصوص الخطة المعروضة .

٦- قابلية تعديل الخطة في ضوء المستجدات الظاهرة من قراءة مصادر الموضوع .

من دون قيام الباحث بتحديد مشكلة البحث بشكل دقيق ومعرفته حجم المشكلة التي سوف يخوض غمارها وصياغة عنوانها الملائم، لا يستطيع ذلك الباحث أن يهيء خطة البحث القانوني، فالمقدمات سالفة الذكر هي التي تمكن الباحث من إعداد خطة البحث والشروع بها مستعيناً في بداية عمله بالقراءة عن موضوع البحث ومشكلته ومسجلاً الأجزاء المحورية حول تلك المشكلة التي يجدها لتكون تلك القراءة بمثابة البوابة لإعداد خطة بحث أولية، والتي تبقى قابلة للحذف والتعديل في ضوء مستجدات موضوع بحثه.

و عليه فإن إهمال النقاط سالفة الذكر والبدء في خطوات الكتابة لموضوع البحث من دونها يؤدي بالباحث إلى الوقوع بأخطاء موضوعية ومن ثم إعادة الكرّة مرّة أخرى للكتابة لأنه سوف ينتبه إلى الفوضى التي عليها البحث وعدم الترابط بسبب عدم مراعاة وضع الخطة بالشكل الحسن .

ثانيا- ضوابط إعداد الخطة :

هناك ضوابط على الباحث مراعاتها عند وضع الخطة الموفقة في البحث العلمي نوضحها كما يلي :-

١- **الابتعاد عن التسرع في وضع الخطة** : إن عجالة الباحث في أمر صياغة الخطة العلمية للبحث هي مصدر للوقوع في أخطاء منهجية في الخطة ، فالخطة السليمة تأتي من القراءة الدقيقة لموضوع المشكلة البحثية ، بحيث يكون حاضراً في ذهن الباحث كل دقائق الموضوع وتفاصيله الأساسية .

٢- **الاهتمام بالابتكار في الخطة** : الجودة في انتشار الخطة لموضوع البحث هي تعبير عن القدرة العلمية للباحث ومهارته في تركيب مفردات الخطة بما يمكنه من معالجة مشكلة البحث وإظهار جوانب الابتكار والتجديد في دراسة جزئيات موضوع البحث من خلال الخطة التي يضعها الباحث ، وعلى الأخير تجنب التكرار في هذا المضمار بحيث تأتي خطة بحثه مشابهة لما سبق دراسته في موضوعات قريبة من موضوع بحثه ، تطرق إليها باحثون، فإذا كانت خطة البحث يعوزها التجديد ربما أثر ذلك على صفة الأمانة العلمية للباحث المكرّر، فالباحث المثابر قد يتناول بالدراسة موضوع سبق وأن خاض فيه آخر، إلا أنه انفرد بوضع خطة لذلك الموضوع المدروس بأسلوب مبتكر وصياغة جديدة يثني عليها القرّاء والمطلعون على البحث، ومما يساعد الباحث في وضع خطة مبتكرة مراعاة التأني في إنشائها واستثمار نصائح الأستاذ المشرف على بحثه والقراءة المستفيضة للمصادر التي تتصل بموضوع بحثه وإجراء التغييرات كلما استدعى البحث ذلك.

٣- **الترتيب في إعداد الخطة وعدم تضاربها :** على الباحث أن يتدرج في أفكار ومعلومات الخطة التي يعدها لدراسة موضوع بحثه ، ومن الضروري أن يرتب مفردات الموضوع من الأفكار البسيطة وصولاً إلى وضع الأفكار ذات المضامين الدقيقة والمحورية في البحث أي الانطلاق من أدنى معرفة إلى الأعلى وبما يمهد المتلقي لاستقبال الأفكار القادمة في موضوع بحثه ، فلو تناول الباحث بالدراسة موضوع (عقد المغارسة) فلا يعد صحيحاً أن يضع أركان ذلك العقد ويبحثها ضمن المبحث الأول من خطة الدراسة وقبل بيان مدلول ذلك العقد هذا من جهة ومن جانب آخر أن ذلك التدرج في خطة البحث وتسلسل أفكارها العلمية ينبغي عدم تناقضها مع بعضها الآخر كأن يذهب الباحث نحو تكرار توزيع بعض المفردات ضمن هيكل الخطة العام أو يقدم جزء من الأفكار والمعلومات الرئيسية ويضعها في غير محلها الأمر الذي تتضارب ففيه مفردات تلك الخطة.

٤- **تناسب عنوان المشكلة مع الخطة وشموليتها :** من الضروري عند إعداد خطة البحث أن تكون منسجمة مع عنوان مشكلة البحث ، حيث أن مشكلة البحث تحتوي على العديد من العناصر والمفردات التي تكون بحاجة إلى توضيحها ومعالجتها من

خلال طريقة صياغة خطة البحث ، لذلك يتحتم على الباحث توخي الدقة في أن تكون عناوين المباحث أو المطالب والفروع التي تتكون منها خطة البحث متلائمة مع عنوان البحث ومفرداته ، ولا يقحم الباحث أي عنوان خارج عن أصل موضوع البحث ، على سبيل المثال لو كان عنوان

البحث (التنظيم القانوني لعقد التوريد) فليس من الصحيح أن يدخل الباحث تحت هذا العنوان الجانب الدولي أو الجنائي لأن دراسة الموضوع المذكور انحصر في مجال القانون المدني . ويحتم هذا العامل الرابع على الباحث أن يهتم أيضاً بأمر انسجام العنوان الرئيسي والعنوان الفرعي في الخطة الموضوعة بمعنى اشتقاق العنوان الفرعي من الأصل وهو العنوان الرئيسي ، فلو تناول مطلباً داخل خطة بحثه يوضح (ذاتية الكمبيالة) ثم قسم ذلك المطلب إلى فروع بحث فيها شروط هذه الورقة التجارية وشكليتها ، فإنه ينافي في هذا التقسيم أمر الانسجام والتناسق بين عناصر المطلب المذكور ومحتويات فروعه ، مما يظهر عدم قدرة الباحث على ربط الأفكار داخل الخطة الموضوعة من قبله ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإنه من اللازم أن تستوعب خطة البحث جميع مفردات وأجزاء موضوع البحث بما يمكن الباحث من إغناء الإجابة عن كافة القضايا التي تضمها مشكلة بحثه .

٥- قابلية الخطة للتغيير : من البديهي أن لا تكون الخطة الموضوعة من لدن الباحث ثابتة في صياغتها وغير قابلة للتغيير، إذ من غير الممكن اعتماد الباحث على خطة غير متغيرة منذ بداية بحثه إلى نهايته ، بل يضع الباحث في حسبانه أن خطته تعتبر أولية في مضامينها وبقية عناصرها وأن سعة اطلاعه على مصادر بحثه واتساع قراءته للمعلومات تقوده إلى حتمية إجراء بعض التغييرات في الخطة بالإضافة والحذف والتعديل والتقديم والتأخير، وذلك كله من أجل استيعاب أبعاد ومحاور مشكلة البحث، ولكن على الباحث الانتباه إلى مسألة عدم مساس التغيير في الخطة بمضمون البحث وجوهر المشكلة؛ كإضافة عناصر ومواضيع للخطة خارجة عن أصل المشكلة.